

الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

The Social Digital Dinar as a mechanism for reforming government support policy in Algeria

نور الدين سنجاق الدين^{1*}، عبد المجيد سجال²

¹ جامعة ابن خلدون – تيارت- (الجزائر)، noureddine.sandjakeddine@univ-tiaret.dz

² جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر- (الجزائر)، abdelmadjid.sedjel@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/27

تاريخ الاستلام: 2025/03/07

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بسياسة الدعم الحكومي وأنواعه في الجزائر، ثم التفصيل في الآثار السلبية لسياسة الدعم المعمم المنتهجة في الجزائر، ثم إعطاء مقترح لإصلاح هذه السياسة. وتوصلت الدراسة لعدم فعالية سياسة الدعم في الجزائر سواء من ناحية الكفاءة المالية، أو من ناحية تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأوصت الدراسة باعتماد الدينار الاجتماعي كعملة رقمية يتم صب أرصدها في حسابات الفئات الأكثر فقرا، لتوجيه الدعم للفئات المستحقة له، وتذنية نفقات الدعم وزيادة فعاليتها، وتحقيق أكثر للعدالة الاجتماعية، وعدم تثبيط الاستثمار في المنتجات المدعمة. كلمات مفتاحية: الدعم الحكومي، الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الدينار الرقمي الاجتماعي. تصنيفات JEL: A01، N03.

Abstract:

This Study aims to introduce the government support policy and its types in Algeria, and detail the negative effects of the generalized support policy followed in Algeria. Then give a proposal to reform this policy. The study found that the support policy in Algeria was ineffective, whether in terms of financial efficiency or in terms of achieving social justice.

The study recommends adopting the social Dinar as a digital currency and transfer it as a financial support to the accounts of the poorest classes. To direct support to eligible classes and reduce support expenses, and increase their effectiveness. It will also achieve greater social justice, and not discourage investment in subsidized products.

Keywords: government support, economic effectiveness, social justice, social digital Dinar.

Jel Classification: A01, N03.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تحتل سياسة الدعم الحكومي أهمية بالغة في الدول النامية، باعتبار أن جزء كبيرا من مواطنيها ضعيفي الدخل، وبذلك تضمن سياسة الدعم الحكومي لهذه الفئة المعتمدة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، غير أن تزايد النمو الديمغرافي وتزايد أسعار المواد الأساسية المدعومة في السوق الدولية تزيد من قيمة المخصصات المالية الموجهة لهذا النوع من الدعم، ما يولد ضغطا أكبر على الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يدفع لاختلالات مالية تتفاقم في المدى الطويل.

والجزائر باعتبارها دولة اجتماعية فهي تنفق على سياسية الدعم الاجتماعي مبالغ ضخمة أصبحت تتجاوز 30 مليار دولار، تفوق 25% من حجم الموازنة العامة، و10% من الناتج الداخلي الخام، وتعتمد على سياسة الدعم المعمم غير المستهدف الذي يساهم في زيادة مخصصاته من الموازنة العامة، ولا يحقق الفعالية باستفادة غير مستحققيه منه. ونظرا للاختلال في الموازنة العامة الذي تشهده البلاد منذ سنة 2014، وتفاقم هذه العجزات عبر الزمن، ونظرا لتزايد نفقات سياسة الدعم الحكومي التي تعتبر أحد مسببات هذا العجز، دفع ذلك نحو البحث عن حلول لتخفيض تكاليف سياسة الدعم الحكومي وزيادة فعاليتها الاقتصادية.

1.1. إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة التي يمكن طرحها كالتالي:

- أي إصلاح مناسب يمكن اعتماده لتدنية نفقات سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وزيادة فعاليتها الاقتصادية؟

2.1. فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من هذين الفرضيتين:

- قد لا تحقق سياسة الدعم المعمم في الجزائر الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

- يمكن لآلية الدينار الاجتماعي الرقمي إصلاح عيوب سياسة الدعم في الجزائر.

3.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف المفاهيم النظرية المرتبطة بالدعم الحكومي وعرض مقترح إصلاحه في الجزائر، وتحليل بيانات الدعم ضمن الموازنة العامة ومدى فعاليته ضمن الفئات الاجتماعية.

4.1. هدف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في محاولتها لتقديم مقترح فعال لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، يمكن تبنيه وتطويره، لتدنية نفقات الدعم الحكومي، وتوصيل الدعم لمستحقيه، مما يحقق الكفاءة المالية والفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

2. الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي:

1.2. مفهوم الدعم الحكومي: تم إعطاء مفاهيم متعددة لهذا المصطلح نستعرض أهمها فيما يلي: يعرفه دي مور وكالامي بأنه: أي تدابير تبقى الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق، أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر. (عمارة ، 2019، صفحة 61)

كما عرفته منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أنه عبارة عن برنامج نقدي أو عيني، والذي يهدف إلى الحد من الفقر عبر إعادة توزيع الثروة وتأمين حد أدنى من الرفاهية، بواسطة تلبية حد أدنى من الغذاء أو مساعدة العائلات على إدارة المخاطر. (أبوزيد ، 2019، صفحة 157)

كما تم تعريفه على أنه كل ما تتحمله الدولة في الموازنة العامة من أعباء نتيجة فروق الأسعار بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي، سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعارها في مستوى معقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف، وكذلك نتيجة الفروق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المخفضة لبعض المواد الأولية والسلع الوسيطة، بالإضافة لخسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة.

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن كاهل الطبقات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. (حنصال وبن احمد ، 2018، صفحة 112)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للدعم الحكومي كالتالي: الدعم الحكومي هو مخصصات مالية من موازنة الدولة تغطي بها الفروق بين الأسعار السوقية الحقيقية والأسعار المخفضة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بغرض إعادة توزيع الدخل ودعم

الفئات الضعيفة من المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من الرفاه الاقتصادي.

2.2. أنواع الدعم الحكومي: يتخذ الدعم الحكومي عدة أنواع، وسنتعرض لأنواعه وفق التقسيمات التالية:

3.2. أنواع الدعم من حيث الظهور في الموازنة العامة:

أ. الدعم المباشر أو الصريح: وهو عبارة عن مبالغ ظاهرة ومسجلة في موازنة الدولة، وتمثل أحد بنود النفقات العامة، ويكون تأثيره واضحاً على الميزانية العامة ويمكن قياس نسبته من مجموع نفقات الموازنة وتبعه.

ب. الدعم غير المباشر أو الضمني: وهو الدعم الذي لا يتم تسجيله في موازنة الدولة، وهو دعم سد العجز أو التوازن، يحدث نظير وضع الدولة لأسعار جبرية لبعض السلع أو الخدمات، وله عدة صور، مثل دعم أسعار فوائد القروض، دعم أسعار الصرف، إعفاء المشاريع من كافة الرسوم الجمركية على استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية، وتقديم إعفاءات جبائية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

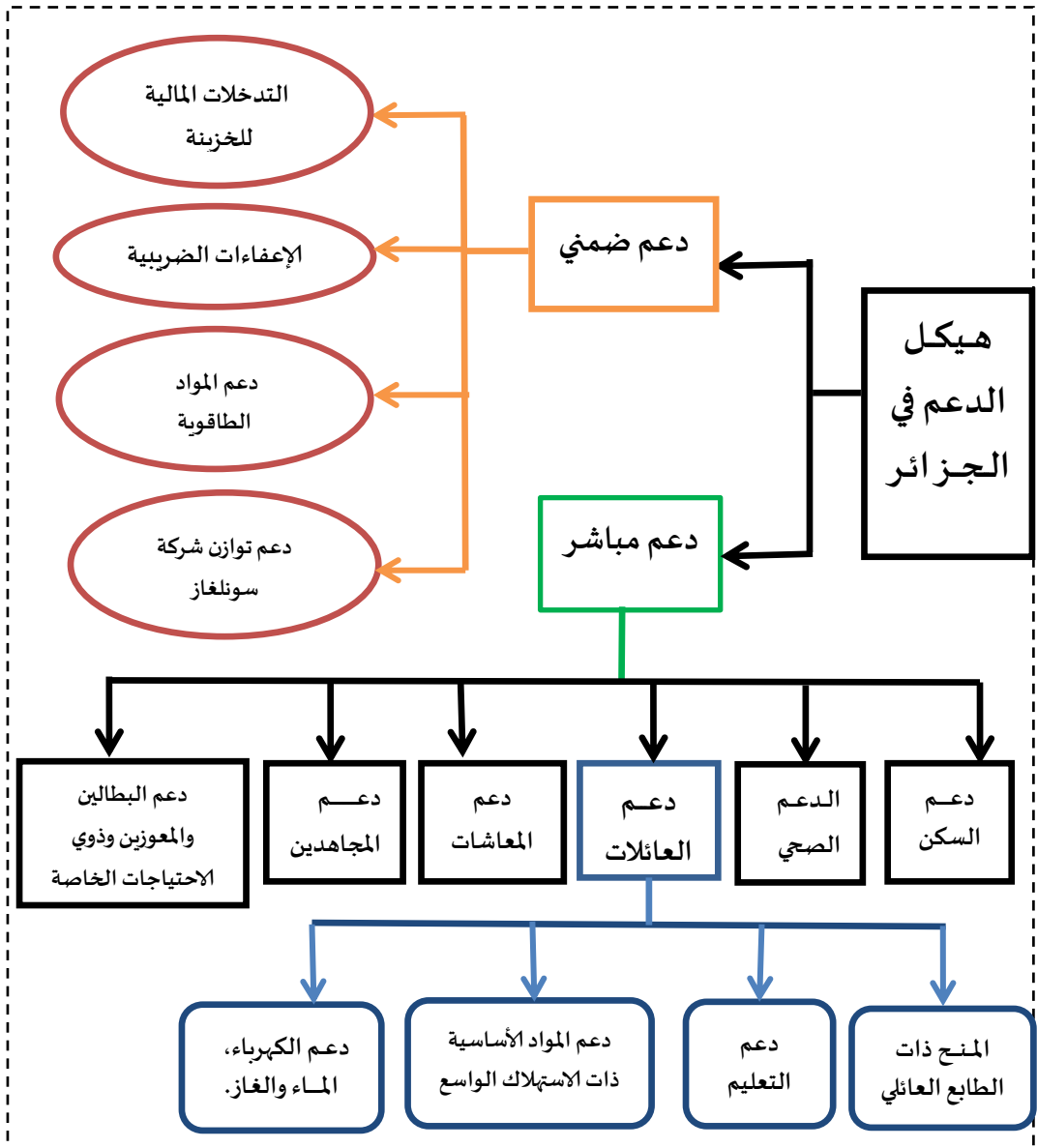
4.2. أنواع الدعم من حيث الأثر التوزيعي: يتم تصنيفه من منظور الأثر التوزيعي على الفئة المستهدفة إلى الدعم المعمم، والدعم المستهدف كالتالي: (دندن ، 2023 ، صفحة 28)

أ. الدعم المعمم: يستند على دعم منتجات معينة بعض النظر عن القدرات المالية للمستفيد منه، مثل دعم المواد الأساسية ومنتجات الطاقة، تعميم الرعاية الصحية والتعليم، ويشمل تخفيض أسعار المنتجات إلى أقل من تكلفة إنتاجها أو استيرادها، منح إعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية، رفع سعر الصرف إلى أكبر من السعر الحقيقي، وخفض معدلات الفائدة لبعض القطاعات.

ب. الدعم المستهدف: من أجل التوزيع العادل للدخل والثروة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، توجه الدولة الدعم نحو فئة المواطنين الذين يستوفون شروط معينة، ويعتبر الدعم المستهدف أهم آليات إصلاح الدعم الحكومي لتفادي الآثار السلبية للدعم المعمم.

بخصوص التصنيف الأول المتعلق بالوضوح في الموازنة العامة تعتمد الجزائر كلا النوعين المباشر وغير المباشر، والشكل الموالي يوضح مكونات كل منهما:

الشكل رقم (01): الدعم المباشر وغير المباشر في الجزائر



الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

المصدر: تم إعداده بناء على مشروع قانون المالية لسنة 2024

أما بخصوص التصنيف الثاني فتعتمد الجزائر في دعم الأسعار على الدعم المعمم، لذلك سنركز في المحور الثاني على سلبيات الدعم المعمم، وفي المحور الأخير على الآلية المقترحة للتوجه نحو الدعم المستهدف.

3. الآثار الاقتصادية السلبية للدعم الحكومي المعمم للأسعار:

1.3. الضغط على الموازنة العامة: بما أن الدعم معمم ويشمل جميع فئات الدخل أصبحت الموازنة في الجزائر تتحمل عبئا متراكما بالنظر إلى مصروفات الدعم الضخمة، نظرا لارتباطه بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة (بن قرين و بطويوي ، 2022، صفحة 375)، ويمثل الجدول التالي حجم ونسبة الدعم الكلي ضمن ميزانية 2023 و2024:

الجدول رقم (01): توزيع نفقات 2023 و2024 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات (بالمليار دينار)

اعتمادات الدفع لسنة 2024		اعتمادات الدفع لسنة 2023		عنوان النفقات
النسبة %	مبلغ الاعتماد	النسبة %	مبلغ الاعتماد	
33,75%	5155,67	30,47%	4481,08	نفقات المستخدمين
4,14%	632,87	3,63%	534,69	نفقات تسيير المصالح
18,39%	2809,36	20,64%	3036,36	نفقات الاستثمار
27,99%	4276,02	27,09%	3982,42	نفقات التحويل
3,13%	477,98	2,65%	389,71	أعباء الدين العمومي
0,02%	3,00	0,68%	100,00	نفقات العمليات المالية
12,57%	1920,20	14,84%	2182,58	نفقات غير متوقعة
100%	15275,28	100%	14706,83	المجموع

المصدر: تم إعداده بناء على قانون المالية لسنة 2023 و2024.

نلاحظ من الجدول أن نفقات التحويل بلغت في قانون المالية لسنة 2023: 3.982,41 مليار دينار، وبلغت في سنة 2024: 4.276,02 مليار دينار، بارتفاع نسبته 7,4% مقارنة بالسنة السابقة. بخصوص التحويلات الاجتماعية لسنة 2024 تمثل نسبتها أكثر من ربع الميزانية العامة للدولة بنسبة 28%، وهو ما يمثل نسبة كبيرة جدا تؤدي إلى مزاحمة الانفاق على الاستثمار والقطاعات المنتجة للثروة.

2.3. الضغط على ميزان المدفوعات: تعتبر سياسة الدعم المعمم المنتهجة في البلاد من الأسباب الرئيسية لتفاقم فاتورة الواردات خلال العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى إلى دخول الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات في عجز متواصل ابتداء من سنة 2014، ولم يتوقف العجز إلا بعد انتهاج الدولة سياسية الرقابات المباشرة، بفرض حصص للاستيراد في بعض المواد، ومنعها الكلي لاستيراد مواد أخرى.

3.3. خلق فائض في الطلب: عند دعم السعر، معناه تخفيض سعره عن السعر التوازني الذي يساوي العرض مع الطلب، هذا سيخلق فائضا في الطلب لمحاولة المستهلكين تعظيم المنفعة عند القيمة الأقل، لذلك فكبج السعر عند سعر ثابت سيمنع السعر من التحرك نحو الأعلى لامتناس فائض الطلب، فيبقى فائض الطلب مستمرا إلى ما لا نهاية. (بيتيكي وبريشيتكو، 2008، صفحة 156)

4.3. حلول الطواير مكان آلية السعر في التوزيع: السلع النادرة في الاقتصاد لها معايير يتم توزيعها على أساسها، والمعيار الاقتصادي الأحسن هو الثمن -السعر-، وفي ظل سوق حرة سيتحرك السعر صعودا ونزولا لتحقيق التنسيق الأمثل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، لكن بدعم السعر وتثبيتته سيتم تثبيط آلية تغير الثمن في توزيعها للسلعة المدعومة، فيصبح العرض غير قادر على تغطية فائض الطلب المشار له في النقطة السابقة، هنا ستحل معايير أخرى مكان السعر لتوزيع السلعة المدعومة أهمها الطواير للتعويض عن آلية السعر.

5.3. تهريب السلع المدعومة: يؤدي الدعم إلى تهريب السلعة المدعومة، لأن السعر المنخفض الثابت بسبب الدعم، يقابله سعر مرتفع في الدول المجاورة، وهذا حافز قوي سيجعل التهريب مستمرا مادام الحافز قائما.

6.3. تشجيع التبذير والإسراف: تقود سياسة الدعم لسوء استعمال السلع والخدمات المدعومة لأنها ستكون رخيصة كثيرا عن سعرها السوقي الحقيقي (سي محمد وبن هدى، 2021، صفحة 24)، هذا السعر المنخفض يدفع نحو شراء زائد، واستخدام المادة المدعومة بكفاءة أقل، واللامبالاة في تكديسها وتعرضها للتلف والرمي، فمثلا في مادة الخبر من أصل 40 مليون رغيف منتج يوميا في الجزائر يتم رمي 3 ملايين منه.

7.3. العزوف عن الإنتاج في السلع المدعومة وزيادة ندرتها على المدى الطويل: سيخلق الدعم ندرة في السلعة المدعومة على المدى الطويل، لأن أغلبية المستهلكين سيتجهون لشراء السلعة المدعومة بثمانها المنخفض، وتتفادى شراء السلع المماثلة بالسعر السوقي الأعلى، وبالتالي لن يجد المستثمر

الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

الطلب الكافي على منتجاته التي يكون سعرها أعلى من السلعة المماثلة المدعومة، فيخلق ذلك عزوفا للمستثمرين عن الاستثمار والإنتاج في شعب السلع المدعومة، ما يخلق ندرة في هذه السلع على المدى الطويل.

8.3. تزايد الاستفادة من الدعم كلما زاد دخل الفئة: الفئات ذات الدخل الضعيف التي وُضع الدعم لأجلها سيكون قيد ميزانيتها أقل بكثير من قيد ميزانية الفئات ذات الدخل المرتفع، وبالتالي ستستفيد الفئات الأكثر غنى من الدعم أكثر من الفئات الأكثر فقرا، فقد قام الديوان الوطني للإحصاء سنة 2011 بدراسة السلوك الاستهلاكي للأسر اتجاه مجموعة من السلع المدعومة حسب دخل هذه الأسر بعد تقسيمها إلى خمس فئات متساوية، من الأسر الأكثر فقرا إلى الأسر الأكثر غنى، والجدول الموالي يوضح نتائج هذه الدراسة:

الجدول رقم (02): حجم ونسبة استهلاك السلع المدعومة حسب فئات المجتمع لسنة 2011

(الوحدة: مليون دينار)

فئات الدخل	المواد المدعومة	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس
الحبوب	القيمة	45627	58320	65857	73599	84039
	النسبة	14%	17,8%	20,10%	22,40%	25,70%
الحليب ومشتقاته	القيمة	18117	26502	31264	36671	45481
	النسبة	11,50%	16,80%	19,80%	23,20%	28,80%
السكر	القيمة	9075	11982	14433	17461	21980
	النسبة	12,10%	16%	19,30%	23,30%	29,30%
الزيت الغذائي	القيمة	15573	217994	26735	30930	38406
	النسبة	11,70%	16,30%	20%	23,30%	28,80%
الوقود	القيمة	2496	4417	8253	11653	24711
	النسبة	4,80%	8,60%	16%	22,60%	48%
الكهرباء وغاز المدينة	القيمة	4626	7241	11205	13589	21460
	النسبة	7,96%	12,46%	19,28%	23,38%	36,92%

Source : Office National des Statistiques, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages, 2010-2011.

من الجدول السابق يتضح أن الفئة الخمسية الأعلى أجرا هي الأكثر استفادة من الدعم لجميع السلع المدعومة، حيث تستفيد هذه الفئة من 25% من دعم الحبوب، في حين تستفيد الفئة الخمسية الأفقر من 14% فقط. الاستفادة من دعم الحليب ومشتقاته تستفيد الفئة الأكثر غنى من 28%، وهو أكثر من ضعف ما تستفيدة الفئة الأكثر فقرا حيث تستفيد بنسبة 11% فقط، دعم السكر أيضا تستفيد الفئة الأكبر دخلا من 29% وبنسبة تفوق مرتين ما تستفيد منه الفئة الأقل دخلا 12%. دعم مادة الزيت العائلي هي الأخرى تستفيد الفئة الخمسية الأعلى من حيث الدخل من نسبة 28% منه، في حين تستفيد الفئة الخمسية الأدنى من حيث الدخل من 11% فقط. أما دعم الوقود فتستفيد الفئة الأغنى من قرابة الـ 50% منه، بعشرة أضعاف ما تستفيد منه الفئة الأفقر التي تستفيد بنسبة تقارب 5% فقط. في حين تبلغ استفادة الفئة الخمسية الأعلى حسب ما يوضحه الجدول من قرابة 37% من الدعم الموجه للكهرباء وغاز المدينة، وهي نسبة تفوق أربع مرات استفادة الفئة الخمسية الأضعف أجرا التي بلغت استفادتها قرابة 8% فقط. كذلك نلاحظ أيضا من الجدول زيادة نسبة الاستفادة من الدعم كلما زاد دخل الفئة، وهذا ما يوضح عدم كفاءة سياسة الدعم المعمم المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية سواء من ناحية الكفاءة المالية أو من ناحية العدالة الاجتماعية.

4. الدينار الرقمي الاجتماعي كمقترح لإصلاح سياسة الدعم الحكومي للأسعار في الجزائر :

1.4. مضمون مقترح الدينار الرقمي الاجتماعي:

ارتفع ما تنفقه الدولة على سياسة الدعم الاجتماعي عبر الزمن لتتجاوز قيمة 30 مليار دولار سنة 2024 لتقليص الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الهشة. كل الدول لها سياسة اجتماعية تجاه مواطنيها حتى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا، لكن الفرق يكمن في معايير الفعالية والكفاءة والعدالة لهذه السياسة العمومية.

فمعيار الفعالية يتحقق بمدى تحقيق مقاصد سياسة الدعم الحكومي للسلع من خلال تذليل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وتمكين الطبقات الهشة من جودة الحياة، وكذلك حماية الطبقة الهشة من مشاكل سوء التغذية وضعف التعليم والصحة الناجم عن عدم القدرة على سداد تكاليف الغذاء والتعليم والصحة.

أما معيار الكفاءة فيبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج بأقل قدر ممكن من المخصصات المالية، بمعنى أكثر وضوحا تحقيق مخرجات أكبر من المدخلات.

الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

أما فيما يخص معيار العدالة فيتجسد في تحقيق العدالة بين الأفراد وليس المساواة التي قد تكون ظالمة، فما يستحقه مواطن فقير أجبرته الظروف على الفقر لا يستحقه مواطن غني استفاد من الفرص المؤسسية لخلق الثروة.

لهذا مقترحنا هو إنشاء عملة رقمية اجتماعية، تصب في حسابات محدودي الدخل والفقراء ومتوسطي الدخل بدرجات متفاوتة حيث يكون لهذه العملة الرقمية مقابلها في البنك المركزي من الدينار، مثلا 1 دينار اجتماعي يساوي عشرة دينار جزائري. بحيث تكون هذه العملة شبيهة لرصيد الهاتف النقال، ولتبسيط الفكرة أكثر، نعلم أن المواطن يشتري رصيدا من الوحدات بحيث تسمح كل وحدة بالحدوث الهاتفي لمدة 30 ثانية. يسمح رصيد مكون من 100 دج بشراء 20 وحدة بمعدل خمس دنانير للوحدة الواحدة. وكأن الوحدة الواحدة تشتري له 30 ثانية من المحادثات الصوتية ورسالة نصية واحدة.

بإسقاط نفس المقاربة على فكرة الدينار الاجتماعي الرقمي نجد أن المواطن سيحصل على رصيد من العملات الرقمية الاجتماعية، تسمح له كل وحدة بشراء كمية معينة من الوحدات الخاصة بالسلع والخدمات المدعومة، بحيث تسعر هذه السلع بما يقابلها من دينار رقمي اجتماعي موجه للفئة التي تستحق الدعم فقط ولكل فئة تسعيرتها. والمميز في هذه الفكرة أن هذه العملة الرقمية الموجهة لا تستعمل إلا لشراء السلع الاجتماعية أي أن الفقير الحقيقي سينفقها في استهلاك سلع معينة تعينه وتعين أسرته وليس سلع أخرى خارجة عن أهداف الدعم. كما أن العملة الرقمية هذه لها تاريخ صلاحية محدد بحيث أن المواطن إذا لم ينفق نصيبه من العملة في يوم معين سيفقده بعد انتهاء اليوم ولا يمكنه استهلاكه في الأيام الأخرى لأن تلك الأيام الأخرى مغطاة من خلال الأرصدة.

2.4. مراحل تطبيق مقترح الدينار الرقمي الاجتماعي:

أ. تركز العملية أولا على عملية إحصاء وفرز الفئات المستحقة، ثم دراسة معدل الاستهلاك اليومي حسب عدد أفراد الأسرة والحالة الاجتماعية للمستفيد سواء كان أعزبا أو متزوجا أو سليما أو معاقا أو ذو مرض مزمن.

ب. في المرحلة الثانية خلق بطاقة دعم بيومترية تسمح بصب أرصدة الدينار الرقمي الاجتماعي فيها على غرار البطاقة الذهبية أو بطاقة الشفاء، نسميها بطاقة الكرامة مثلا.

ت. تقديم أجهزة رقمية للمحلات التجارية والمؤسسات المعتمدة لبيع وتقديم السلع والخدمات المدعومة على التوالي.

ث. خلق مكاتب صرف تلك العملة الرقمية الاجتماعية إلى عملة حقيقية، بحيث يلجأ إليها التجار المعنيون ببيع السلع المدعومة والمؤسسات المعنية بتقديم الخدمات المدعومة لصرف الأرصدة المحصل عليها من عملة رقمية اجتماعية إلى عملة حقيقية. أي أننا سوف نكون أمام تسعيرتين، تسعيرة خاصة بعمامة المواطنين وتسعيرة خاصة بالفئات التي لها حق في الاستفادة من الدعم. وحتى داخل الفئات المستفيدة من الدعم سوف نجد عدة تسعيرات، فهناك من يستفيد من الدعم الشامل وهناك من يستفيد من الدعم النسبي، وهنالك من يستفيد من الدعم الدائم أو الدعم المؤقت المشروط.

3.4. أمثلة عن كيفية تطبيق الدعم عن طريق الدينار الرقمي الاجتماعي:

إذا كان سعر الحليب المدعم مثلاً هو 25 دج، وسعره من غير دعم 75 دج، يحصل الفقير على عملات رقمية اجتماعية خاصة بالحليب المدعم، حيث يسمح له هذا الرصيد باقتناء كيسين من الحليب يومياً، أي سيحصل على الفرق في السعر وهو 50 دج للكيس أي بمعدل 100 دج يومياً خاصة بالحليب. وإذا افترضنا أن كل عملة رقمية اجتماعية قيمتها عشر دنانير حقيقية فإن المواطن الفقير هنا سيستفيد من رصيد قيمته 10 وحدات من العملة الاجتماعية الرقمية على بطاقة الكرامة البيومترية.

أثناء عملية الشراء يذهب المواطن المستفيد إلى البقالة فيطلب كيسين من الحليب ويدفع مقابلهما عشر وحدات رقمية اجتماعية و50 دج هي قيمة كيسين من الحليب المدعم. بعد انتهاء العملية، يجمع التاجر ما تحصل عليه من وحدات رقمية اجتماعية ويحوّله إلى عملة حقيقية في حسابه رقمياً وآلياً.

وهكذا يشتري المواطن غير المستفيد من الدعم كيساً من الحليب بسعره الحقيقي 75 دج ويشتري المواطن الفقير المستفيد من الدعم كيساً من الحليب بسعر 25 دج من ماله الخاص و50 دج من مال الدعم.

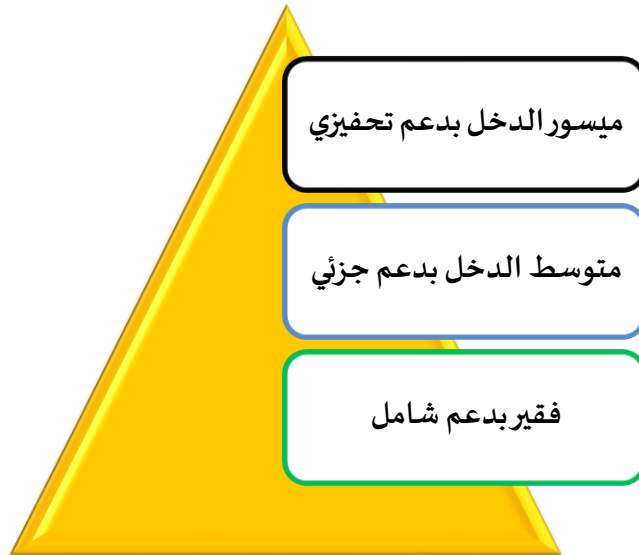
كما يمكن للمواطن أن يعيّر رصيده من أرصدة الحليب من خلال شراء وحدة رقمية بسعر 25 دج على أن يحصل مقابل هذه الوحدة على كيس حليب قيمته 75 دج. وهي مقارنة تم تجريبها في قطاع الخدمات الجامعية بحيث يشتري الطالب وحدة قيمتها 1.20 دج يمكنها أن تضمن له وجبة واحدة في المطعم الجامعي بمجرد استعراض بطاقة الطالب وبصمة الوجه.

مثال آخر: ينفق الفقير خمسة دنانير اجتماعية في الخدمات الصحية بينما ينفق الغني خمسين دينار حقيقي مقابل كل خدمة، ثم يقوم المستشفى بصرف تلك العملة الرقمية الى دينار حقيقي من خلال صندوق التأمين الصحي.

4.4. الفئات المستفيدة من الدعم:

يوضح الشكل الموالي الفئات المستفيدة من الدعم:

الشكل رقم (02): الفئات المستفيدة من الدعم



المصدر: من إعداد الباحثين

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق هنالك ثلاث فئات:

أ. الفئة الأولى وهي فئة الفقراء بدعم شامل وهم الفئة الكادحة التي تستفيد من الدعم الشامل للسلع والخدمات العمومية؛

ب. الفئة الثانية وهي فئة متوسطي الدخل وهو الفئة التي تستفيد من دعم جزئي لتحسين قدرتهم الشرائية؛

ت. الفئة الثالثة وهي ميسوري الدخل بدعم تحفيزي: وفي فئة تستحق الدعم النسبي لتشجيعها على الاستثمار أو الإنفاق الاستهلاكي المحارب للكساد، أو الفئة التي تقدم خدمات يستفيد منها المواطن البسيط، كخدمات النقل العمومي التي تحتاج إلى بنزين مدعم، أو الصناعات

الغذائية أو الدوائية أو الاستثمارات الفلاحية كأسعار البذور والأسمدة والمياه والكهرباء على سبيل المثال.

وبذلك تصبح مع مكونات السعر الحقيقي مساوية للعملة الرقمية الاجتماعية، مضافا لها العملة الحقيقية وفق المعادلة التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): معادلة الدعم



المصدر: من إعداد الباحثين.

إذن السعر النهائي وهو السعر الحقيقي الخاضع لقاعدة العرض والطلب يدفعه المواطن الميسور كاملا في غالب الأحيان، بينما تدفعه الفئات المتوسطة والفقيرة مدعما بالعملة الرقمية الاجتماعية.

5.4. مكونات سلة الدعم وفق الدينار الرقمي الاجتماعي

يمكن أن تتضمن بطاقة الكرامة الخاصة بالأسعار المدعومة مختلف المواد المدعومة، حتى يتم تسهيل وتبسيط تطبيق مقترح الدينار الرقمي الاجتماعي لإصلاح شامل لسياسة الدعم الحكومي، والشكل الموالي يعطي أمثلة عن الأرصدة التي يمكن أن تحملها بطاقة الكرامة الخاصة بالدينار الرقمي الاجتماعي:

الشكل رقم (04): شكل وأرصدة بطاقة العملة الرقمية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثين

6.4. خصائص الدينار الرقمي الاجتماعي: للعملة الرقمية الاجتماعية المقترحة مجموعة من الخصائص هي:

- أ. أنها رقمية ذات تشفير واستعمال رقمي وحكومية تصدرها الحكومة فقط.
- ب. مخصصة لشراء سلع معينة فقط بحيث لا يمكن لعملة الحليب أن تشتري خبزا مثلا، ولزمن محدد أي أن عدم استعمالها في اليوم أو الأسبوع الخاص بها تسقط صلاحياتها لأن المحتاج لا يؤجل حاجياته، وهي مخصصة كذلك لأشخاص معينين بحيث لا يمكن لشخص آخر أن يستفيد منها دون بصمة اليد أو الوجه أي أنها غير قابلة للاستغلال.
- ت. قابلة للتتبع بحيث يمكن تتبع مسارها أينما حيث نعلم هل تم استعمالها وفي أي محل تم صرفها ومتى تم ذلك.
- ث. رابعا غير قابلة للمضاربة بحيث لا يمكن تخزينها أو المتاجرة بها بين الناس أو تقديمها لشخص آخر، والشكل الموالي يوضح هذه الخصائص:

الشكل رقم (05): خصائص العملة الرقمية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثين

7.4. النتائج المنتظرة من تطبيق مقترح الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح الدعم الحكومي في الجزائر:

لنجاح العملية يجب أن يتأسس مركز دراسات مشهود له بالكفاءة لدراسة الفئات المستهدفة التي تستحق الدعم، فالفقير له نصيب والمتوسط له نصيب وحتى الغني له نصيب من الدعم في بعض السلع والخدمات، مثلا سعر شحن المواد الفلاحية، سعر الكهرباء الصناعية، سعر البذور الفلاحية، سعر الأعلاف وهكذا من أجل تحفيز الانتاج وخلق ميزة تنافسية سعرية للتوجه إلى التصدير.

سيسمح خلق هذه العملة كذلك بتنظيم قطاع الخدمات الجامعية، بحيث يحصل الطالب على وحدات نقدية رقمية وهو ينفقها كما يشاء على الخدمات الجامعية، وهو الذي يتحكم في إنفاق وحداته الرقمية المخصصة فقط لاقتناء تلك الخدمات ولا يمكنه إنفاقها على سلع أو خدمات أخرى.

وهذا ما حدث فعلا من خلال قرار وزارة التعليم العالي السنة الماضية بخلق تذاكر رقمية خاصة بخدمة الإطعام تسمح باقتناء الوجبات الجامعية المدعمة. والنتيجة كانت فعالة جدا،

الدينار الرقمي الاجتماعي كآلية لإصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

حيث صرح وزير التعليم العالي "كمال بداري" بأن الاستراتيجية سمحت بتوفير مبالغ طائلة وصلت إلى نصف ميزانية الإطعام، حيث ستخصص الأموال التي تم توفيرها نتاج هذه العملية للرفع من جودة الخدمات الجامعية ككل وخدمات الإطعام بشكل خاص. بالإضافة لتخفيض الانفاق حققت التذاكر الرقمية أيضا إبعاد الغرباء من استغلال هذه الخدمة الموجهة للطالب، حيث يشترط للحصول على الوجبة استعمال بصمة الوجه وبطاقة الطالب.

نفس المقاربة يمكن تعميمها على باقي السلع والخدمات المدعمة بحيث يحصل المواطن على بطاقة الدعم البيومترية والتي تحمل رصيدا موسميا من العملات الاجتماعية الرقمية الموجهة، رصيد من العملات الرقمية الموجهة للسلع الغذائية، ورصيد من العملات الرقمية موجهة للخدمات الصحية والدواء والنقل والتعليم على سبيل المثال. بحيث يتم دراسة الإنفاق المتوسط للعائلة الجزائرية من هذه السلع والخدمات بطريقة تضمن عدم الحاجة والتقليص من التبذير.

هذه الطريقة ستسمح بتقليص فاتورة الدعم و كذا ذهابه إلى مستحقيه بشكل أكبر، كما ستسمح بخلق منافسة حقيقية إذ أن المستثمر الأجنبي لن يستثمر في الحليب و الدولة تقدمه مدعما للجميع بل سيستثمر اذا وجده مقتصرا على الفقراء فقط.

البنك المركزي هو الذي يصدر هذه العملة الرقمية ويراقب حركتها، بينما وزارة المالية هي من تحدد القطاعات والفئات التي ستستفيد من هذه العملة وكذا السلع والخدمات التي ستباع بها هذه العملة، من بين فوائد هذه الاستراتيجية هو أن توجه الدولة للسياسة مستقبلا لن يكون مضرا بالاقتصاد، إذ أن استقطاب السياح في ظل بقاء منظومة الدعم على حالها، سيجعل من هؤلاء الأجانب يقاسمون المواطن الجزائري في سلعه المدعمة، وهو ما ينافي الرشادة الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية قد أقرت من خلال قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2022 اعتماد خلق عملة رقمية سميت بالدينار الرقمي الجزائري، وبالتالي فإن الأرضية القانونية موجودة لشرعنة تطبيق مقاربة الدينار الرقمي الاجتماعي.

أما تقنيا فالعملية ليست صعبة والدليل تطبيقها في قطاع الخدمات الجامعية بكل مرونة وسهولة وفي ظرف شهرين فقط، كما أن العملية ستسمح مستقبلا بتحرير الأسعار وفق قواعد السوق مع الحفاظ على مبدأ المسؤولية الاجتماعية للدولة، وتحرير الأسعار وجعلها ذات معيار اقتصادي سينعكس ايجابا على مداخل التجار وبالتالي قدراتهم على دفع الضرائب، كما سيساهم في الرفع الاسمي لقيمة الناتج الداخلي الخام.

5. خاتمة: تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض المفاهيم النظرية لسياسات الدعم الاجتماعي وأنواعه، ثم التعرّيج على الآثار السلبية للدعم المعمم في الجزائر، ثم عرض مقترح إصلاح سياسية الدعم ممثلاً في الدينار الرقمي الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1.5. نتائج الدراسة:

- وجود آثار سلبية للدعم المعمم في الجزائر، حيث يستهلك أكثر من ربع ميزانية الدولة، مع فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية بسبب استفادة الفئة الاجتماعية الأكثر غنى من الدعم مقابل استفادة أقل من الفئة الأكثر فقراً.
 - إمكانية اعتماد آلية جديدة لإصلاح نظام الدعم عبر "الدينار الرقمي الاجتماعي"، كآلية لتوجيه الدعم مباشرة للفئات المستحقة.
 - يُتوقع أن يسهم تطبيق الدينار الرقمي الاجتماعي في خفض الإنفاق العام وتحقيق نتائج ملموسة من الدعم عبر استهداف دقيق للمستفيدين.
 - يهدف مقترح الدينار الرقمي الاجتماعي إلى تقليص الفجوة بين الطبقات، وتحفيز الإنتاج الوطني، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إعادة توجيه الموارد إلى قطاعات منتجة.
- 2.5. مقترحات الدراسة: بناء على النتائج المتوصل إليها نضع المقترحات التالية:
- تغيير العملة لتكون محطة إحصائية أولية لتصنيف المواطنين حسب قدراتهم المالية.
 - الرقمنة الشاملة بين القطاعات عوض الرقمنة الفردانية لكل قطاع، بحيث يتم تأسيس عاصمة رقمية تنتقل فيها البيانات بين مختلف القطاعات.
 - التركيز على الأمن السيبراني واللوجيستيك الرقمي عبر بناء مراكز تخزين البيانات.
 - محو الأمية المالية والأمية الرقمية، أي تجهيز المواطن نحو الذكاء المالي والدفع الإلكتروني.
 - إنشاء العملة الرقمية الاجتماعية وصحبها في حسابات المستفيدين بنفس طريقة رقمنة تذاكر المطاعم الجامعية بحيث يستفيد الطلبة المقيمون فقط من خدمة الإطعام.
 - استثمار الفوائض المالية الناجمة عن إصلاح منظومة الدعم في بناء مشاريع استثمارية.
6. قائمة المراجع:

1. أبو بكر حنصال، سعدية بن احمد. (2018). استراتيجية الدعم المطبقة من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 03(01).
2. البشير عمارة . (2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 05(02).
3. بيتر بيتكي، و ديفيد بريشيتكو. (2008). طريقة التفكير الاقتصادي، (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
4. جمال بن قرين ، و نسرين بطوي . (2022). سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 08(02).
5. فتحي حسن دندن . (2023). سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري. الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم.
6. كمال سي محمد ، و إكرام بن هدى. (2021). تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنوع الاقتصادي، 02(01).
7. مها محمود أبو زيد . (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 56(03).